■ عبد العلي حامي الدين ■

حوار المجتمع المدني

قبل ثلاثة أشهر انطلقت أشغال اللجنة الوطنية لإدارة الحوار الوطني حول المجتمع المدني، بعد تعيينها من طرف الحكومة، تحت رئاسة شخصية وطنية محترمة، الأستاذ إسماعيل العلوي.

وهي مناسبة هامة لإعادة النقاش حول الدور الحقيقي للمجتمع المدني وإعادة الاعتبار إلى مكانته الأصلية وأدواره التاريخية.

فقبل الفترة الاستعمارية كان المجتمع المدني هو الأصل، وكانت الوحدات الاجتماعية الدنيا، من الأسر والعشائر والقبائل والجماعات والزوايا والمساجد، تعمل على تغطية حاجات المجتمع اعتمادا على إمكانياتها الذاتية، بينما كانت السلطة المركزية تقوم بأدوار رمزية محدودة.

وقد خضعت مجتمعاتنا، بعد التحديث القسري الذي تعرضت له، لهيمنة أدوار الدولة المركزية، وشغلها لمساحات واسعة سحبت من المجتمع المدني أدواره الاجتماعية والتنموية التي كان يقوم بها بشكل طبيعي.

اليوم هناك حاجة إلى استعادة نوع من التوازن في العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتجاوز تغول الدولة وهيمنتها، وفي المقابل تطوير المجتمع المدني وعقلنة أدائه، وذلك على ضوء المقتضيات الجديدة للدستور.

البارحة أطلقت اللجنة الوطنية نداء من أجل المشاركة في فعاليات هذا الحوار تدعو من خلاله المواطنين والمواطنات وجميع الفاعلين المدنيين والجمعيات والشبكات وجميع الهيئات المعنية إلى المشاركة في الحوار الوطني حول المجتمع المدني، في أفق استخلاص جواب مشترك نابع من مقترحات واجتهادات مختلف مكونات المجتمع المدني، من أجل تفعيل المرتكزات والأحكام الدستورية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية، والإسهام في توفير الشروط القانونية المثلى لتفعيل أدوار المجتمع المدني المتعلقة بمجال التشريع والرقابة وصياغة وتتبع وتقييم السياسات العمومية.

الحوار الوطني حول المجتمع المدني لن ينطلق من فراغ، فهناك تراكم هائل لأدوار المجتمع المدني في الدفاع عن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي مباشرة الفعل التنموي والخدماتي.

اليوم هناك حاجة ماسة إلى التفكير الجماعي من أجل العمل على توفير الشروط اللازمة للرفع من أداء المجتمع المدني ليكون في مستوى الأدوار المنوطة به من الناحية الدستورية، وقد اقترحت اللجنة الوطنية ثلاثة محاور لتأطير الحوار: محور الآليات التشريعية والقانونية لإعمال أحكام الدستور، ويتعلق الأمر ببلورة أرضيات تشريعية لتفعيل أحكام الدستور، ذات العلاقة بمجال الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي والوطني، ومحور خاص بالحياة الجمعوية: ويتعلق الأمر باقتراح التدابير القانونية والتنظيمية والمؤسساتية الكفيلة بتعزيز حرية واستقلالية الجمعيات، ومشاركتها في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات والقرارات العمومية، وتدبيرها على أساس المبادئ الديمقراطية، وتعزيز حكامتها، وتحقيق تكافؤ الفرص بينها، وتوفير الحق في المعلومات المرتبطة بالولوج إلى الشراكات ومصادر الدعم العمومي، وتمكين العاملين في المجال التطوعي من إطار قانوني ملائم، كفيل بتأهيل العمل الجمعوي ليكون شريكا كاملا في المسار التنموي والديمقراطي الوطني والجهوي والمحلي، بالإضافة إلى المحور المتعلق ببلورة مشروع ميثاق وطني أخلاقي يتواضع عليه الجميع، على أرضية مبادئ وحقوق وواجبات الديمقراطية التشاركية وآلياتها، وخلق تكامل خلاق مع الديمقراطية التمثيلية.

وهكذا، فإن كافة الجمعيات وفعاليات المجتمع المدني وجميع المعنيين بالموضوع مدعوون إلى التفاعل مع هذا النقاش العمومي الذي يهم ورشا استراتيجيا هاما، وذلك عبر إعداد وإرسال المذكرات والمقترحات المكتوبة، والمشاركة في جلسات الإنصات والندوات الوطنية والجهوية، بالإضافة إلى المبادرة إلى تنظيم أنشطة ولقاءات وورشات حوارية وتشاورية موازية، والتفاعل مع الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية للحوار.

محطة الحوار العمومي ستستغرق سنة كاملة، وهي محطة مدنية وديمقراطية بامتياز، تستدعي التفكير بروح جماعية مبدعة، قصد تعزيز مكتسبات ومكانة المجتمع المدني أولا، والعمل على توفير الشروط اللازمة للرفع من أدائه وتمكينه من الانخراط الكامل في البناء الديمقراطي والتنموي ثانيا.

إنها لحظة تاريخية فلنكن في الموعد.

الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

أعلنت عن برنامج عملها بعد شهرين ونصف من ولادتها العسيرة

لجنة العلوي حول المجتمع المدني تقدم نتائجها في مارس المقبل

■ الرباط- إسماعيل حمودي ■

بعد شهرين ونصف من تشكيلها ورغم ما تعانيه من مشاكل، أعلنت اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني التي يرأسها مولاي إسماعيل العلوي، في ندوة صحفية أمس بالرباط، عن برنامج عملها التفصيلي حتى مارس 2014، التاريخ المحدد للإعلان عن نتائج الحوار، بينما تضغط جهات معارضة على الوزارة الوصية لكي لا تنفرد وحدها بوضع سياسة الحكومة بخصوص هذا الملف.

ففي الوقت الذي ستعمل اللجنة الوطنية على إعداد مقترحات قوانين تهم تفعيل ما جاء به دستور 2011 بخصوص المجتمع المدني(الفصل 12)، وكذا التحضير من أجل مقترحات بمراجعة القوانين المعمول بها حاليا ووضع أخرى، بادرت فرق برلمانية، من الأغلبية والمعارضة على السواء، إلى وضع مقترحات قوانين لدى مكتب مجلس النواب والمستشارين، تخص إدخال تعديلات على قانون الجمعيات، كما تخص كذلك تفعيل الفصلين 14 و15 من الدستور، (الأول ينص على الحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع)، والثاني يخص الحق في عرائض إلى السلطات العمومية. ومما يزيد الأمر تعقيدا أمام اللجنة الوطنية للحوار، كذلك، أن المخطط التشريعي الذي تقدمت به الحكومة إلى البرلمان، ويتضمن الخطة التشريعية للحكومة خلال الفترة المتبقية لها من عملها، يُسند مراجعة قانون الجمعيات إلى وزارة الداخلية ويجعل من وزارة العلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني مجرد شريك في وضع تلك التعديلات، وليست الجهة المبادرة في ذلك.

لكن هذا الوضع الذي قد يحد من حرية وزارة الشوباني ولجنة الحوار الوطني في العمل وإنتاج منظومة تشريعية جديدة للمجتمع المدني، ردّ عليه الشوباني نفسه في الندوة ذاتها بالتأكيد أن الحوار «مبادرة حكومية» وأن «اللجنة الوطنية مستقلة في عملها»، و«منتوجها النهائي ستكون له قوة معنوية، ومن تم فإن له قوّة إلزام». وأضاف الشوباني أن «البرلمان شريك في هيئة الحوار» للفرق النيابية فيه «حق المبادرة التشريعية، لكن تدبير مقترحات القوانين شيء آخر».

واعتبر الوزير الذي يعتبر المُشرف العام على الحوار أن «لا مصلحة لأحد في أن يبادر في جزئيا، في حين أن مؤسسة البرلمان شريكة في الموضوع، واللجنة الوطنية تشتغل على الموضوع في شموليته»، مؤكدا أن الأمر «يتعلق بشراكة بين فاعلين، وليس بمبادرة حكومية خالصة» فقط.

هذا، وتبدو اللجنة الوطنية عازمة على تنفيذ برنامجها العملي الذي سيبدأ خلال شهري يونيو ويوليوز بعقد الندوات الجهوية، وتنظيم الندوة الموضوعاتية الأولى والتشاور مع الجمعيات القطاعية والشروع في استقبال المذكرات. على أن يتم عقد ندوة دولية لمغاربة العالم، يتلوها في شتنبر تنظيم ندوات جهوية وموضوعاتية، وجلسات للإنصات على أن تبدأ اللجنة في إعداد مسودات الوثائق النهائية، تكون موضوعا للمناظرة الوطنية حول المجتمع المدني في يناير 2014، ثم إعداد الوثائق النهائية للحوار، على أن تعلن حصيلة عمل اللجنة ومخرجات الحوار.

ومن آليات العمل التي تبدو لافتة للانتباه، إلى جانب أسلوب المذكرات والدراسات والورشات والندوات الجهوية والدولية، ما أسمته اللجنة نفسها بـ«جلسات الإنصات»، التي يبدو أنها «ستكون تفاعلية» بين أعضاء اللجنة التي تضم أكاديميين وخبراء وفاعلين جمعويين، وجمعيات وفعاليات من المجتمع المدني، ستتم دعوتهم بناء على معايير موضوعية وشفافة ومعلنة، بقصد تعميق النقاش بشأن المقترحات والاجتهادات والآراء التي توصلت بها اللجنة أو قامت بتوثيقها»، وهي جلسات يبدو أنها ستكون مخالفة لما يسمى «جلسات الاستماع» التي سبق أن انتهجتها هيئة الإنصاف والمصالحة.

وبينما يرمي الحوار الوطني حول المجتمع المدني إلى بلورة أرضية لسياسة حكومية في المجتمع المدني، عن طريق تفعيل ما جاء في دستور 2011 من أدوار متقدمة في مجال الديمقراطية التشاركية، انطلق مؤخرا ما سُمِّيَ بـ«الحوار الموازي»، الذي تقف وراءه جمعيات محسوبة على اليسار، ويقوده المنسحبون من اللجنة الوطنية، التي بادرت الحكومة إلى تشكيلها، بسبب خلافات غير معلنة رسميا لحد الآن، ويقول البعض إنها سياسية.

منصة الندوة الصحافية للجنة الوطنية للحوار حول المجتمع المدني

الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

في ندوة صحفية للجنة الحوار الوطني حول المجتمع المدني

العلوي : السلطات ملزمة بمساءلة الجمعيات التي تستفيد من المال العام

● سناء القويطي

رحب مولاي اسماعيل العلوي رئيس لجنة الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية، بوجود حوار مواز لعمل اللجنة التي تم تنصيبها في مارس الماضي، وقال العلوي في ندوة صحفية أمس الثلاثاء إنه «كلما كثر الكلام حول الموضوع وتعددت الآراء فيه كان الناجح هو الشعب المغربي».

ولفت العلوي إلى أن اللجنة ستنظم لقاءات مع مغاربة العالم في إطار اللجان الموضوعاتية، مشيرا إلى أن مغاربة الخارج لهم تجربة أكثر انفتاحا من التجربة المغربية ويجب الأخذ بها.

وأكد العلوي أن حصول الجمعيات على التمويل الخارجي ليس من الأشياء المحرمة « لكن أن تحاول بعض الجهات استعمال المجتمع المدني لأغراض خاصة، فأظن أن القضاء هو الذي عليه أن يقوم بتقييم هذه الأمور والإدلاء بكلمته فيها» على حد تعبير رئيس لجنة الحوار.

وأكد العلوي في معرض حديثه على أن السلطات ملزمة بمساءلة الجمعيات التي تستفيد من المال العام، وقال في هذا الصدد « علينا أن نتشبع بهذا التقليد الذي يدخل في إطار الحكامة»، لافتا إلى أن المجتمع المدني ينبغي أن يتوفر على الحرية ويتحلى بالمسؤولية على أساس ميثاق للديمقراطية التشاركية مبني على احترام الحرية والاستقلالية لكل الجمعيات لكن مع احترام مجموعة من الضوابط والأخلاقيات.

وقال العلوي إن اللجنة ستكون حريصة على ترجمة كل الأهداف التي وضعتها على أرض الواقع «حتى نتفادى المثل القائل «شاورها ولا تعمل برايها» «مضيفا «سنحرص على أن تعمل السلطات برأينا».

من جهته قال الحبيب الشوباني الوزير الكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، إن الجميع يطمح لأن تصبح الجمعيات قطاعا ثالثا إلى جانب القطاع العام والخاص، وتشتغل بمنطق الشريك الحقيقي الذي يجيب على إشكالات المجتمع التنموية والديمقراطية، مؤكدا على أن هذا الحوار الوطني كمبادرة حكومية له قوة الإلزام.

وقال الشوباني إنه لامعنى للدستور الجديد إذا لم يكن مدخلا لجيل جديد من الممارسات والحقوق والحريات والتغييرات الجوهرية، داعيا إلى حوار حقيقي يقطع مع منطق التحكم والتوجيه ويخرج مكنونات التفكير الوطني لأبناء المغرب داخل وخارج الوطن.

هذا وستشتغل لجنة الحوار الوطني وفق عدد من الآليات من بينها: ندوات وطنية وجهوية ودولية وموضوعاتية واستقبال المذكرات وجلسات الانصات والحوار التفاعلي عبر البوابة الإلكترونية ثم المناظرة الوطنية. هذا وستستمر أشغال اللجنة إلى غاية 31 مارس 2014.

Dialogue national sur la société civile

Les concertations démarreront en juin

Après l'étape de la structuration de la Commission nationale du dialogue sur la société civile qui a été semée de plusieurs difficultés, la phase des concertations élargies sera lancée dans quelques jours. Le ministère chargé des Relations avec le Parlement et la société civile se retire pour garantir l'indépendance de la commission.

La Commission nationale du dialogue sur la société civile entamera la phase cruciale des concertations dans quelques jours. La première étape de la structuration était semée de difficultés, à commencer par la grogne de quelques acteurs associatifs et certaines personnalités de la société civile. En effet, dès le lancement de l'initiative du dialogue par le ministère de Habib Choubani, des critiques concernant l'approche adoptée par le gouvernement fusaient de part et d'autre. Les reproches ont trait notamment à la méthode du choix des membres de la commission chargée de ce dialogue, jugée non représentative. Certains ont préféré claquer la porte avec fracas, portant un coup dur à l'initiative gouvernementale. Aujourd'hui, les responsables semblent avoir dépassé les obstacles de démarrage. Lors d'un point de presse, tenu hier à Rabat, Habib Choubani et le président de la commission nationale Ismail Alaoui ont exprimé leur optimisme quant à la réussite de ce chantier qui s'avère de la plus haute importance pour le secteur.

Ismail Alaoui estime que la grogne est un véritable signe de démocratie et que la commission est ouverte à tous les avis, même ceux des protestataires. Quant au responsable gouvernemental, il tient à réfuter toutes les critiques acerbes, en soulignant qu'il s'agit d'un véritable dialogue national qui témoigne de la rupture avec toute logique de contrôle ou d'orientation.

Indépendance de la commission

Pour garantir l'indépendance de la commission, le ministère se retire de la phase actuelle. «Nous allons attendre les propositions qui résulteront des concertations et de la culture des cohfrontations des idées», signale le ministre. Ismail Alaoui et les membres de la commission prendront leurs bâtons de pèlerins pour écouter les différents acteurs concernés. Des rencontres régionales et nationales seront tenues à partir du mois de juin. La commission se dit être ouverte à toutes les propositions à travers des ateliers de concertation, des séances d'écoute, ainsi que l'envoi des mémorandums.

Pour optimiser l'action de la commission et atteindre les objectifs escomptés, trois groupes travailleront en parallèle. La première commission a trait aux dispositions constitutionnelles. Elle se chargera de proposer des plateformes législatives visant à mettre en œuvre les dispositions du texte fondamental relatives à la société civile. La seconde commission se chargera de la vie associative tant sur le plan des libertés que des droits et des responsabilités. Un dialogue sur le renforcement du partenariat avec les secteurs public et privé est également prévu. La troisième commission a pour mission d'élaborer la charte nationale de la démocratie participative. Elle vise à clarifier la relation complémentaire entre celle-ci et la démocratie représentative.

La priorité à présent, d'après le président de la commission nationale Ismail Alaoui, est accordée à l'élaboration des propositions législatives. «Nous avons pour le moins deux textes de loi organique à proposer, sans oublier que les lois qui régissent jusqu'à présent la société civile ont elles-mêmes besoin d'être revues, amendées et approfondies», explique-t-il. L'arsenal juridique est en effet caduc. Le texte qui régit actuellement la vie des associations date de 1958. Il présente plusieurs lacunes. ■

Jihane Gattioui

REPÈRES

■ **La priorité est accordée à l'élaboration des propositions législatives.**

■ **Le texte qui régit actuellement la vie des associations date de 1958.**

QUESTIONS À ISMAIL ALAOUI

Président de la Commission nationale du dialogue sur la société civile

«Nous avons dépassé les difficultés de démarrage»

Avez-vous pu dépasser les difficultés de démarrage ?

Je pense que nous avons dépassé ces difficultés de démarrage qui sont normales dans toute action humaine. On avait en premier lieu le problème de la prise de réalité telle qu'elle est. On avait aussi un problème de communication entre les composantes elles-mêmes de la commission chargée de ce débat.

Où en êtes-vous à présent ?

Nous avons mis fin à un épisode pour entamer un autre. Le premier épisode a été marqué par le tâtonnement sur le plan logistique. Maintenant que tout est réglé, le ministère va se retirer de la scène.

Ce sera à nous en tant que commission de prendre les choses en main pour le contact direct avec la société civile.

Mais qu'en est-il de la grogne de certaines personnalités de la société civile et certains acteurs associatifs ?

Je pense que la démocratie exige qu'il y ait de la grogne. Sans grogne, qui est un stimulant extraordinaire dans la vie démocratique de n'importe quelle société, rien ne peut marcher. Cette grogne a eu certainement des racines qui remontent à beaucoup plus loin que le déclenchement du processus du dialogue national pour la société civile. Par conséquent, j'estime qu'il s'agit d'une donnée tout à fait normale. L'essentiel est que le débat se fasse. La démocratie participative est une démocratie nouvelle chez nous. C'est cette nouveauté qui va conforter les acquis de notre peuple. Se pose actuellement le problème de l'interpénétration entre la démocratie participative et la démocratie représentative délégataire qui prévaut jusqu'à aujourd'hui. Les deux types de démocratie peuvent aller de concert.

Les protestataires veulent lancer leur propre dialogue national. Que pensez-vous de cette action ?

Tant mieux. On ne peut pas contester cette initiative. D'autant plus que le dialwogue se fera à une grande échelle et ne sera jamais terminé. Je suis pour un maximum de réflexion, de débats, d'échanges de points de vues et de confrontations d'idées.

إسماعيل العلوي: 90 ألف جمعية على الصعيد الوطني منها ما يوجد على الورق فقط

اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني تقدم برنامج عملها التنفيذي

عزيزة الفرفاوي

(كرتوش)

■ أعلنت اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني، في ندوة صحفية، عقدتها أمس الثلاثاء بالرباط لتقديم مستجدات عملها وبرنامجها التنفيذي، أنها وضعت مخطط عمل تفصيلي لمختلف العمليات والأنشطة وتواريخها المحددة، مبرزة أن أشغالها ستستمر إلى غاية 13 مارس 2014، تاريخ الإعلان عن حصيلة ومخرجات الحوار الوطني.

وقال الحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، إن «الحوار الوطني حول المجتمع المدني يندرج ضمن رؤية مسؤولة، تسعى إلى تقوية أدوار المجتمع المدني وتبويئه المكانة التي يستحقها كفاعل أساسي في البناء الديمقراطي والتنموي، انسجاما مع الوثيقة الدستورية، التي ارتقت إلى شريك أساسي في مجال الإسهام في صناعة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية». وأكد الشوباني، في كلمة خلال هذه الندوة، أن هذا الورش الوطني سيساهم في تعميق وتكريس ثقافة الحوار الوطني، وفي استخلاص الأفكار والمقترحات من مختلف مكونات المجتمع المدني، داخل وخارج أرض الوطن، حول تفعيل الأحكام الدستورية ذات الصلة بالديمقراطية التشاركية.

وأضاف الوزير أنه، حرصا على «إجراء الحوار الوطني باستقلالية كاملة ووفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها في الاستشارات العمومية، شكلت لجنة مختلطة التركيب لإدارة هذا الورش، بينها ممثلون عن 14 قطاعا حكوميا، وممثلون عن مؤسسات دستورية وطنية، وخبراء في المجال»، مشيرا إلى أن الحكومة منخرطة في توفير كل الإمكانات اللوجستيكية والمالية المخصصة لفعاليات الحوار. وخلال تقديمه لبرنامج عمل اللجنة، أوضح إسماعيل العلوي، رئيس اللجنة الوطنية، أن هذا «الحوار يهدف إلى اقتراح أرضيات تشريعية لتفعيل الفصول الدستورية المتعلقة بالمجتمع المدني وأدواره الجديدة، وتعميق النقاش حول الحياة الجمعوية على مستوى الحريات والحقوق والمسؤوليات والعلاقات والحكامة، وتقديم تصور عام حول ميثاق للديمقراطية التشاركية، وتوصيات لتطوير أداء المجتمع المدني وتفعيل الديمقراطية التشاركية». وأشار العلوي إلى وجود أزيد من 90 ألف جمعية على الصعيد الوطني تشتغل في مجالات مختلفة، متسائلا إن «كانت هذه الجمعيات كلها فاعلة فعلا في الساحة وتمارس عملها وتحترم القوانين العامة، أم أن بينها من توجد فقط على الورق؟». وأضاف العلوي أن المجتمع المدني انطلق عمله منذ العشرينات من القرن الماضي، ولعب دورا أساسيا في تعمق الديمقراطية، وأنه في حاجة إلى تنظيم ذاتي، مشيرا إلى أن اللجنة الوطنية ستعمل على تقديم مقترحاتها وتصوراتها، وأنه على الحكومة أن تبلورها إلى مشاريع وقوانين.

وأوضح أن اللجنة الوطنية تتكون من 3 لجن مركزية، منها لجنة أحكام الدستور، التي قامت بجرد وتحليل أحكام الدستور وتحديد المفاهيم والتدقيق العلمي، واقترحت أرضيات تشريعية لتفعيل أحكام الدستور حول المجتمع المدني، فيما ستعمل لجنة الحياة الجمعوية على فتح حوار حول الحياة الجمعوية في الحريات والحقوق والعلاقات والمسؤوليات، وفتح نقاش حول شروط ربط الشراكات، إلى جانب فتح حوار حول حقوق الفاعلين الجمعويين. أما اللجنة الثالثة، حسب العلوي، فتهم لجنة الميثاق الوطنية، وستسعى هذه الأخيرة إلى بلورة ميثاق وطني حول الديمقراطية التشاركية، وتوضيح العلاقة التكاملية بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية.

وعن آليات الحوار الوطني، أوضح العلوي أن اللجنة الوطنية ستعمل على تنظيم ندوات وطنية وجهوية وموضوعاتية ودولية، وورشات للتشاور وجلسات للإنصات، إلى جانب استقبال المذكرات والتواصل مع المواطنين والفاعلين الجمعويين من داخل وخارج أرض الوطن، عبر الموقع الإلكتروني الخاص بالحوار الوطني، وتنظيم مناظرة وطنية، مع استثمار التجارب في هذا المجال.

وبخصوص برنامج عمل اللجنة الوطنية التنفيذي، أفاد العلوي أن تنظيم الندوات الجهوية والندوة الموضوعاتية الأولى للتشاور مع الجمعيات القطاعية سيكون خلال يونيو ويوليوز المقبلين، إلى جانب استقبال المذكرات التي بدأت اللجنة في استقبال بعضها. وفي غشت المقبل، يضيف العلوي، ستنظم ندوة دولية لمغاربة العالم، على أن تنظم ندوات جهوية وموضوعاتية وجلسات للإنصات في شتنبر ونونبر، ودجنبر، ستعد مسودات الوثائق النهائية، على أن يكون الإعلان عن حصيلة ومخرجات الحوار الوطني في مارس 2014.

وأوضح العلوي أن اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني لجنة استشارية أحدثت بمبادرة من الحكومة، مستقلة في قراراتها، وهي آلية مهمتها إدارة الحوار الوطني، من أجل تعميقه وتوسيعه بهدف استخلاص جواب جماعي عن سؤال المجتمع المدني وأدواره الدستورية الجديدة، والمساهمة في مأسسة شراكة بينه وبين الدولة ●

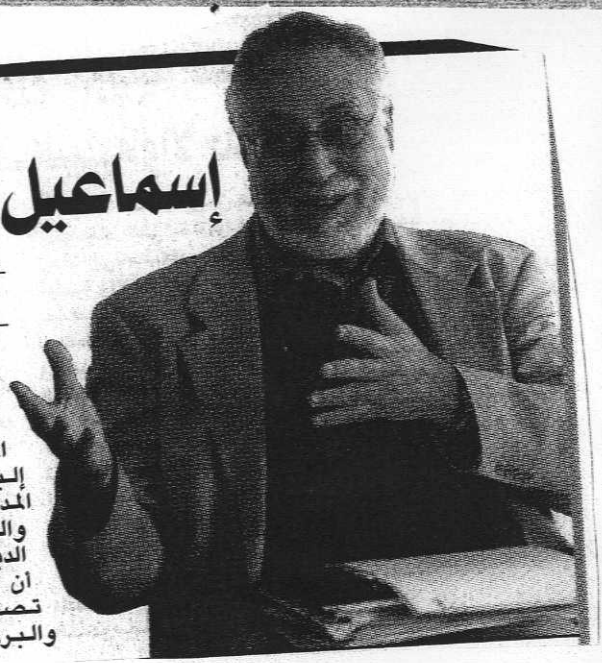

الحبيب الشوباني: المنظومة القانونية الحالية متخلفة عن الدستور الجديد

إسماعيل العلوي: المجتمع المدني المغربي يحتاج إلى تنظيم ذاتي

محمد ياسين

فيما وصف مولاي إسماعيل العلوي الحوار الوطني حول المجتمع المدني بـ«الورش الوطني المهم» والعمل الواسع الذي تتطلع إليه، ليس فقط جمعيات المجتمع المدني وإنما عامة الشعب المغربي، والهادف إلى وضع ميثاق وطني حول الديمقراطية التشاركية، مشيرا إلى أن اللجنة الوطنية ستعمل على وضع تصورات ومقترحات على الحكومة والبرلمان بلورتها على شكل نصوص قانونية، اعتبر الحبيب الشوباني أن الحوار ليس تقنيا في حد ذاته، بل ينخرط في رؤية شمولية تندرج في إطار ثقافة الحوار الحقيقي الرامي إلى استخلاص أفكار أبناء الوطن.

وأعطى إسماعيل العلوي، رئيس اللجنة الوطنية للحوار حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، خلال الندوة الصحفية التي عقدها رفقة الحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني، صباح أمس بالرباط، الانطلاق لمرحلة العمل الميداني للجنة «والشروع في عملية التحليق المستقل» على حد تعبيره، بعد فترة التهييء اللوجستيكي للجنة وهيكلة أجهزتها التي امتدت منذ تنصيبها في 13 مارس الماضي.

وقال إسماعيل العلوي إن الحوار الوطني حول المجتمع المدني يندرج في إطار تعميق المسير الديمقراطي بالمغرب، ويهدف إلى تفعيل المقتضيات الدستورية في هذا المجال، من خلال الصياغة المطابقة لما يطالب به المجتمع.

واعتبر نية أن اللجنة الوطنية للحوار حول المجتمع المدني ينتظرها هم مهم وواسع، خصوصا على مستوى تنزيل المقتضيات الواردة في الدستور في جميع المستويات التي تخص المجتمع المدني.

ورحب رئيس اللجنة الوطنية للحوار حول المجتمع بوجود «حوار موازٍ» من طرف جمعيات أخرى غير منخرطة في الحوار المؤسساتي، وقال «كلما كثر الحديث وتعددت الآراء سيكون الرابح الأكبر هو البلاد وتعميق المسير الديمقراطي».

أنظر الصفحة الثانية

الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

الحبيب الشوباني: المنظومة القانونية الحالية متخلفة عن الدستور الجديد

إسماعيل العلوي: المجتمع المدني المغربي يحتاج إلى تنظيم ذاتي

محمد ياسين

فيما وصف مولاي إسماعيل العلوي الحوار الوطني حول المجتمع المدني بـ«الورش الوطني المهم» والعمل الواسع الذي تتطلع إليه، ليس فقط جمعيات المجتمع المدني وإنما عامة الشعب المغربي، والهادف إلى وضع ميثاق وطني حول الديمقراطية التشاركية، مشيرا إلى أن اللجنة الوطنية ستعمل على وضع تصورات ومقترحات على الحكومة والبرلمان بلورتها على شكل نصوص قانونية، اعتبر الحبيب الشوباني أن الحوار ليس تقنيا في حد ذاته، بل ينخرط في رؤية شمولية تندرج في إطار ثقافة الحوار الحقيقي الرامي إلى استخلاص أفكار أبناء الوطن.

وأعطى إسماعيل العلوي، رئيس اللجنة الوطنية للحوار حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، خلال الندوة الصحفية التي عقدها رفقة الحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني، صباح أمس بالرباط، الانطلاق لمرحلة العمل الميداني للجنة «والشروع في عملية التحليق المستقل» على حد تعبيره، بعد فترة التهييء اللوجستيكي للجنة وهيكلة أجهزتها التي امتدت منذ تنصيبها في 13 مارس الماضي.

وقال إسماعيل العلوي إن الحوار الوطني حول المجتمع المدني يندرج في إطار تعميق المسير الديمقراطي بالمغرب، ويهدف إلى تفعيل المقتضيات الدستورية في هذا المجال، من خلال الصياغة المطابقة لما يطالب به المجتمع.

واعتبر نية أن اللجنة الوطنية للحوار حول المجتمع المدني ينتظرها عمل مهم وواسع، خصوصا على مستوى تنزيل المقتضيات الواردة في الدستور في جميع المستويات التي تخص المجتمع المدني.

ورحب رئيس اللجنة الوطنية للحوار حول المجتمع بوجود «حوار موازٍ» من طرف جمعيات أخرى غير منخرطة في الحوار المؤسساتي، وقال «كلما كثر الحديث وتعددت الآراء سيكون الرابح الأكبر هو البلاد وتعميق المسير الديمقراطي».

وشدد مولاي إسماعيل العلوي على ضرورة تعميق النقاش حول الحياة الجمعوية، مشيرا إلى أن المغرب يتوفر، حسب إحصائيات رسمية على ما يربو عن 90 ألف جمعية، وبوتيرة ارتفاع تقارب حوالي 10 في المائة سنويا، مما يشير إلى أنه قبل نهاية السنة سيصل عدد الجمعيات لقرابة 100 ألف جمعية.

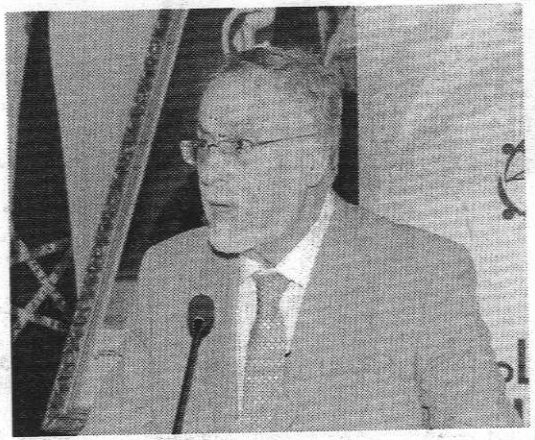

مولاي اسماعيل العلوي

وتساءل إسماعيل العلوي عما إذا كانت كل هذه الجمعيات موجودة فعلا في الساحة وتمارس نشاطها وتحترم القوانين التي وضعتها لنفسها، وأيضا القوانين المعمول بها.

وذكر رئيس اللجنة الوطنية بأن المجتمع المدني ظهر في المغرب إبان عشرينيات القرن الماضي، وتقوى في سنوات السبعينات والثمانينات، ولعب دورا أساسيا في تعميق الديمقراطية بالمغرب، مشيرا إلى ظهير 1958 الذي أنقذ البلاد من احتكار السلطة من طرف الحزب الوحيد، الذي يحتاج إلى المزيد من التعديل.

وأكد بان المجتمع المدني المغربي يحتاج في الوقت الحالي إلى تنظيم ذاتي لإضفاء المزيد من الحرية والاستقلالية للجمعيات، من خلال وضع ميثاق للديمقراطية التشاركية.

ووصف الحبيب الشوباني الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني الحوار حول المجتمع المدني بمثابة «التمرين الديمقراطي» الذي سيساهم في تكريس ثقافة الحوار الوطني، المفقود أصلا بين مختلف المكونات وتنتج عن فقدانه مشاكل جمة تؤثر سلبا على التماسك الاجتماعي.

وقال الشوباني إن الحوار ليس ورشا تقنيا صرفا، بل ينخرط في إطار رؤية شمولية أخذتها الحكومة على عاتقها لترسيخ ثقافة الحوار الذي يروم استخلاص أفكار بنات أبناء الوطن، مشددا على أنه حوار حقيقي يقطع مع ما أسماه «منطق التحكم» لإبراز مكنونات التفكير الوطني حول موضوع بالغ الحيوية بالنسبة للبلاد.

وجدد الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان التأكيد على أن الحوار مفتوح أمام الجميع، من حيث إنه يتطلع إلى المستقبل للانخراط في جيل جديد من القوانين القادرة على أن تجعل من جمعيات المجتمع المدني قطاعا ثالثا حقيقي وبامتياز، مشيرا إلى ضرورة تأهيل الحياة الجمعوية من خلال تفعيل المضامين الدستورية، مبرزا أن المنظومة القانونية الحالية متخلفة عن الدستور الجديد.

واستعرض إسماعيل العلوي البرنامج التنفيذي للجنة، التي انكبت خلال الفترة الممتدة ما بين تنصيب اللجنة الوطنية في 13 مارس الماضي إلى الآن على وضع هياكلها وتكوين ثلاثة لجن أساسية الأولى هي لجنة التشريع التي قامت بجرد أحكام الدستور المتعلق بالمجتمع المدني، وحددت المفاهيم واقترحت أرضيات تشريعية لتفعيل الدستور، والثانية لجنة الحياة الجمعوية، التي أنيطت بها مهمة فتح نقاش حول شروط ربط الشراكة بين الجمعيات فيما بينها، وبينها وبين الدولة والخواص من جهة ثانية، وفتح حوار حول حقوق الفاعلين الجمعويين، ثم لجنة الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية، التي عهد إليها ببلورة ميثاق، غير ملزم قانونيا ولكنه ملزم أخلاقيا، يوضح العلاقة بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية.

وأضاف رئيس اللجنة أن برنامج العمل سيمتد إلى غاية مارس من السنة المقبلة الذي سيعرف الإعلان عن حصيلة ومخرجات الحوار، وقبله خلال شهري يونيو ويوليوز سيتم عقد ندوات جهوية وندوة موضوعاتية مع الجمعيات القطاعية، وخلال شهر غشت سيتم تنظيم ندوة دولية لمغاربة العالم، وخلال الفترة ما بين شتنبر ونونبر ستعقد ندوات جهوية موضوعاتية، وجلسات إنصات، على أن يتم إعداد مسودات الوثائق النهائية في شهر دجنبر، وخلال شهر يناير 2014 سيتم تنظيم المناظرة الوطنية حول المجتمع المدني، وفي الشهر الموالي سيتم إعداد الوثائق النهائية للحوار.

واعتبر مولاي إسماعيل العلوي أن الحوار حول المجتمع المدني لن ينتهي بنهاية اللجنة التي ستنهي أشغالها بعد أقل من سنة، معربا عن أمله باستمرار هذا الحوار.

بيان اليوم
التاريخ / / العدد
الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

الاحتكام إلى القانون في موضوع الدعم الخارجي للجمعيات

العلوي يرحب بالحوار الموازي حول المجتمع المدني ومستعد لتلقي اقتراحاته

قال اسماعيل العلوي، رئيس لجنة الحوار الوطني حول المجتمع المدني، إن اللجنة ترحب بالحوار الموازي الذي انخرطت فيه جمعيات رفضت المشاركة في الحوار الوطني، وأنها مستعدة لتلقي اقتراحاتها وتوصياتها لأخذها بعين الاعتبار. وأضاف العلوي، في ندوة صحافية مشتركة عقدها مع الحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني، صباح أمس (الثلاثاء) بالرباط للإعلان عن حصيلة عمل اللجنة وبرنامج عملها بالنسبة إلى المرحلة المقبلة، (أضاف) أن من صلاحيات اللجنة الانفتاح على كل المبادرات الرامية إلى إغناء النقاش حول المجتمع المدني، والاستفادة من الاقتراحات والآراء المعبر عنها في هذا الشأن.

في السياق ذاته، شدد العلوي على أن اللجنة لن تتقدم بأي اقتراحات تهم وضع شروط جديدة بالنسبة إلى تأسيس الجمعيات، وذلك في إطار تقنين هذا المجال، رغم وجود أزيد من 90 ألف جمعية بالمغرب ليست كلها نشيطة في الساحة.

وأكد العلوي أن من بين الإشكالات التي تطرحها الجمعيات الدعم الخارجي، مبرزا أنه لا بد من الاحتكام في هذا الإطار إلى القانون والقضاء للحسم في المسألة، خاصة أن السؤال الذي يطرحه هذا الدعم هو من يقف وراءه، وهل يتم توظيف الجمعيات لأهداف وأغراض خاصة؟.

وقال في هذا الصدد، إن هدف الحوار تحرير مجال تأسيس الجمعيات وتحفيزها على العمل الهادف والمسؤول.

وكان العلوي أشار في بداية الندوة إلى أن نسبة تكاثر الجمعيات بالمغرب تزداد بـ10 في المائة سنويا، ما سيرفع عددها من 90 ألف حاليا إلى 100 ألف، مع متم السنة الجارية.

اسماعيل العلوي في حديث سابق مع بنكيران (أرشيف)

وتساءل العلوي عما إذا كانت كل هذه الجمعيات موجودة على صعيد الممارسة والعمل، وليس فقط على الورق.

وقال العلوي إن المجتمع المدني الذي انطلقت بداياته بالمغرب في العشرينات من القرن الماضي، وتعزز في السبعينات والثمانينات لعب أدوارا أساسية في تكريس مسلسل الدمقرطة والحفاظ على المكتسبات المتعلقة بالحقوق والحريات، مضيفا أن المجال في حاجة اليوم إلى تنظيم ذاتي عن طريق ميثاق للديمقراطية، مبني على احترام استقلالية الجمعيات، ولكن مع التقيد بضوابط.

من جهة أخرى، أعلن العلوي أن اللجنة الوطنية المكلفة بالحوار الوطني حول المجتمع المدني ستواصل اشتغالها خلال فترة الصيف، بما فيها شهرا يوليوز وغشت، مشيرا إلى أن شهر يناير سيعرف انعقاد المناظرة الوطنية الكبرى حول الحوار، على أن تعرض اللجنة حصيلة عملها في مارس المقبل.

وأشار العلوي إلى أن عمل اللجنة خلال الشهرين ونصف شهر الماضية أفضى إلى تشكيل ثلاث لجان، الأولى هي لجنة أحكام الدستور المكلفة بإعداد وصياغة أرضيات تشريعية لتفعيل أحكام الدستور حول المجتمع المدني، وكذا النصوص التنظيمية الكفيلة بتخويل الحق في تقديم العرائض وضمان إسهام المواطنين في التشريع. واللجنة الثانية هي لجنة الحياة الجمعوية المكلفة بفتح حوار حول الحياة الجمعوية في الحريات والحقوق والعلاقات والمسؤولية، وكذا فتح نقاش حول شروط ربط الشراكات، وفتح حوار حول حقوق الفاعلين الجمعويين. واللجنة الثالثة هي لجنة الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية، المكلفة ببلورة ميثاق وطني حول الديمقراطية التشاركية، وتوضيح العلاقة التكاملية بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية.

جمال بورفيق

المساء
الثلاثاء 17 / 06 / 2014